



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#ميثاق_العمل_الوطني

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحتفي بذكرى ميثاق العمل الوطني

إيماناً بالأهمية الوطنية ليوم ميثاق العمل الوطني، احتفت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالذكرى التاسعة عشرة لإقرار هذا النموذج الوطني الحضاري، حيث كان عام 2001 هو العلامة الفارقة التي تعيشها مملكة البحرين اليوم بقيادة حكيمة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

وبهذه المناسبة العزيرة، تقدمت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باسمها وباسم أعضاء مجلس المفوضين والأميين العام وموظفي الأمانة العامة بالتهنئة الخالصة للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مؤكدة أن عمل المؤسسة الوطنية اليوم يعكس ما جاء به الميثاق من أسس راسخة لمبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية وسيادة القانون واحترام مبادئ حقوق الإنسان، الأمر الذي كان له الأثر في بداية فجر جديد





تكملة من ص 1

#ميثاق العمل الوطني

والحضارية التي جاء بها ميثاق العمل الوطني وترسيخ مبادئ حقوق الانسان والحفاظ عليها وتطبيقها. حيث أن مملكة البحرين كانت ولا تزال وستبقى منارة للتعددية والتعايش ومنبرا للتسامح، ويستمر عمل الجميع من أجل بناء وطن يعم فيه الامن والسلام، متمنية من الله العلي القدير أن تعود هذه المناسبة على مملكة البحرين وقيادتها وشعبها الكريم بالخير واليمن والبركات.

يزخر بالإجازات الوطنية على المستويات والأصعدة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وشاهدا اليوم على المكانة النوعية التي أرتقاها مملكة البحرين لتكون في مصاف الدول الديمقراطية.

وتنتهز المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان هذه المناسبة لتدعو الجميع لتجديد الالتزام بالمبادئ والأسس الحقوقية

الوطنية لحقوق الإنسان تستعرض إنجازاتها لموظفي مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي

استعرض المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أبرز الإنجازات التي حققتها المؤسسة الوطنية خلال العشر سنوات الماضية، وما تقوم به من دور مهم في التعامل مع المواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان وفق قانون إنشائها على المستويين المحلي والدولي، مؤكداً بأن كل هذه الانجازات والنجاحات لم تكن لتتحقق لولا الدعم اللامحدود من قبل القيادة الرشيدة للمؤسسات الحقوقية في المملكة ومنها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.



توضيح آلية عمل المؤسسة وما تقوم به ضمن اختصاصاتها وأهدافها، إضافة إلى أهمية الالتزام بالتشريعات الوطنية والصكوك والمعايير الدولية المعنية بحقوق الانسان ذات الصلة، ومن ثم تم اطلاق الوفد على مركز التدريب ومكتبة المؤسسة، بالإضافة إلى مركز الاتصال وتلقي الشكاوى، ودوره في التعامل مع الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة.

جاء ذلك خلال استقباله لوفد من موظفي مجلسي النواب والشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية الذي يقوم بزيارة حاليا للمملكة، وذلك بحضور الأستاذ فهد المعلى مدير إدارة الموارد والخدمات، والاستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب.

خلال اللقاء، تقدم الوفد بعدد من الاسئلة والاستفسارات حول مواضيع مختلفة ذات علاقة بحقوق الانسان، حيث تم

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل رئيس وأعضاء نقابة أسرى العمالية



اجتمعت الآنسة ماريلا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيد عبد الله حسن المسيح رئيس نقابة اسرى العمالية وزملائه أعضاء مجلس النقابة، مرحبة بحضورهم وبالمبادرة الطيبة لفتح أبواب العمل المشترك بين الطرفين، مؤكدة على دعم المؤسسة الوطنية لكل ما من شأنه أن يساهم في تعزيز وحماية الحقوق العمالية باختلاف مراكزهم، وذلك لما يقوم به عمال البحرين من دور مهم في بناء الوطن.

وتم خلال اللقاء الاتفاق على عدد من الفعاليات المشتركة التي تصب في مصلحة الارتقاء بالعمل النقابي والحقوق، وقد ثمن رئيس وأعضاء نقابة أسرى العمالية مبادرات المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان الرامية الى خلق نسيج من العلاقات والتواصل مع النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، شاكرين لها مساعيها في تعزيز وحماية حقوق الانسان في المملكة.

وخلال الاجتماع الذي حضره بعضا من أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام للمؤسسة الوطنية، اشاد رئيس نقابة شركة أسرى بالدور المهم الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في مملكة البحرين، مستعرضا مستجدات الشأن العمالي في الشركة خاصة بعد انضمام الشركة تحت حقيبة الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحديث نظام مركز الاتصال وتلقي الشكاوى التابع لها

حقوق الانسان من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتسجيلها وفهرستها، ومتابعة مبادرات المؤسسة والتي تعلن عنها بين فترة وأخرى والمعنية برصد الجمهور لأوضاع حقوق الانسان والتي لا يتم فيها التقيد بالقوانين والقرارات ذات العلاقة، وتحليل المعلومات الواردة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال التعاون مع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بمجلس المفوضين، كما سيلحق بالمركز فروع المؤسسة الوطنية والتي بدأت بافتتاح فرع مركز حماية ودعم العمالة الوافدة التابع للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ودعا أمين عام المؤسسة الوطنية إلى التواصل مع المؤسسة عبر الحضور الشخصي لمقرها في ضاحية السيف، أو من خلال خدمة الخط الساخن المجاني (80001144) أو عبر البريد الإلكتروني complaint@nihr.org.bh أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسة (nihrbh@) أو من خلال تطبيق الهواتف النقالة لتلقي الشكاوى (NIHR Bahrain)، مؤكداً أن الأمانة العامة مستمرة في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بناء أهداف واختصاصات المؤسسة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين، بالتوافق مع ما ورد في دليل تلقي الشكاوى والمساعدة القانونية المقدمة.

أكد المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن تحديث آليات التواصل مع المواطنين والمقيمين عبر خدمة مركز الاتصال وتلقي الشكاوى تأتي في إطار حرص المؤسسة الوطنية على الوصول إلى أقصى مستويات الحماية والتعزيز في الشأن الحقوقي.

وأوضح المستشار شاهين بأن مجلس المفوضين قد وافق على دمج مهام واختصاصات وحدة الشكاوى والرصد في الأمانة العامة لتكون من ضمن مركز الاتصال وتلقي الشكاوى، بهدف تحديث المركز لاستيعاب عدد أكبر من الاتصالات المتعلقة بالشكاوى والمساعدة القانونية المقدمة في اليوم الواحد، واستكمال البنية التحتية الحقوقية ضمن برنامج عمل الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لضمان جودة الخدمات المقدمة، وتطوير آلية التعامل مع الشكاوى المستلمة.

حيث تم تعزيز المركز بعدد من الموظفين ذوي الخبرة والمعرفة، الذين تم تدريبهم على آليات ومهارات استقبال الشكاكين والتعامل مع شكاويهم، من خلال نظام متكامل لإدارة المكالمات الهاتفية (CMS) المدعوم بنظام إلكتروني متطور لحرص وفرز الشكاوى الواردة حسب نوع الحقوق المتعلقة بها.

وأضاف الأمين العام بأن المركز سيقوم بمتابعة ورصد أوضاع

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبدأ تعزيز التواصل بزيارة إلى محافظة المحرق



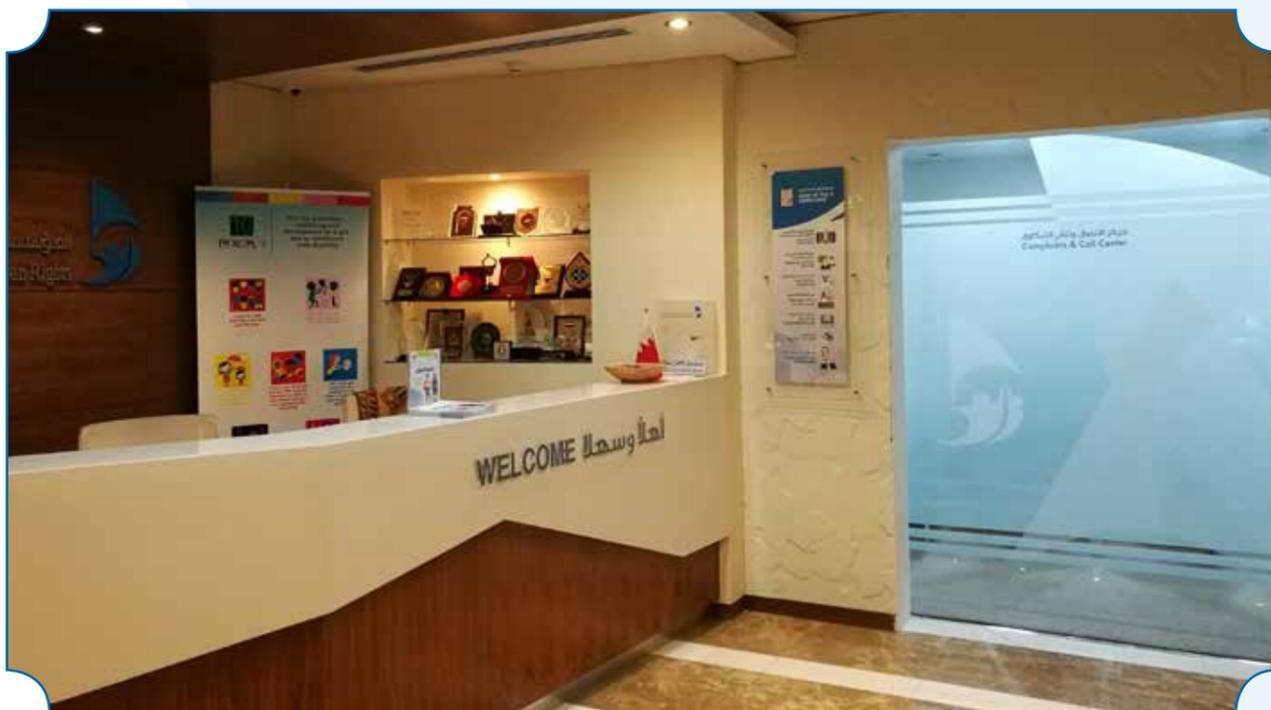
من جانبه، رحب سعادة المحافظ بممثلي المؤسسة الوطنية، مستحضراً الروابط المتينة التي على أساسها يتكاتف المجتمع البحريني، معرباً عن تطلعات المحافظة نحو تعزيز علاقات التعاون مع المؤسسة الوطنية

لحقوق الإنسان كونها إحدى الآليات الوطنية المستقلة، من خلال تقاسم التجارب والمكتسبات المعرفية والعملية، سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد رواد المجالس.

وقد أبدى الحضور اهتمامهم بعمل المؤسسة الوطنية وإعجابهم بمهامها واختصاصاتها والتي تجسد تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وتقديم جملة من التساؤلات المتعلقة بعمل المؤسسة الوطنية، واختصاصاتها التي تعمل من خلالها، حيث قام ممثلي المؤسسة بالإجابة عن جميع الاستفسارات والتساؤلات.

في إطار تعزيز التواصل مع جميع فئات المجتمع وبيان أسس ومبادئ حقوق الإنسان، والأهداف التي أنشأت من أجلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، قامت الأنسة ماري خوري رئيسة مجلس المفوضين بزيارة إلى سعادة السيد سلمان بن عيسى بن هادي محافظ محافظة المحرق، حيث قدمت موجزاً عن دور المؤسسة الوطنية في التعامل مع الوضع الحقوقي على المستويين المحلي والدولي من خلال التواصل الدائم مع الجهات ذات الصلة للوقوف على أهم الحقائق والمجريات، وذلك لاستمرار نجاح المسيرة الحقوقية والديمقراطية والتنمية في مملكة البحرين.

وخلال اللقاء الذي حضره كل من الدكتورة فوزية الصالح والدكتور مال الله الحمادي أعضاء مجلس المفوضين، ثمنت خوري جهود المحافظ وجميع العاملين بالمحافظة في إطار تعزيز التواصل مع فئات المجتمع كافة، معربة عن استعداد المؤسسة الوطنية للتعاون مع أية مبادرات هدفها الصالح العام.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تطلق حملة #لنساعدهم في الوصول

#لنساعدهم في الوصول
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



إيماناً من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأهمية تظافر الجهود لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم كافة على قدم المساواة ودونما تمييز مع الآخرين، فقد أطلقت حملة #لنساعدهم في الوصول من خلال دعوة الجمهور الكريم والأشخاص ذوي الإعاقة للقيام بالتبليغ ورصد المرافق العامة أو الخاصة المعدة لاستخدام الجمهور والتي يحول تصميمها أو بيئتها المادية المحيطة دون تمتع هذه الفئة بحقوقهم في الوصول واستخدام تلك المرافق على قدم المساواة مع الآخرين.

وأوضحت الآنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية بأن هذه الحملة تأتي للتبليغ ورصد أية حالة تمنع تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق المعدة لاستخدام الجمهور أو أماكن العمل أو المنشآت الحكومية أو الخاصة، أو الأسواق والمجمعات التجارية، أو الأماكن الخدمية، والتي يتطلب أن تتهيأ والشوارع المحيطة بها لاستخدام هذه الفئة، كعدم وجود ممرات في الشوارع المؤدية إلى تلك المرافق والمجمعات تكون مخصصة لفئة ذوي الإعاقة، وعدم تخصيص أماكن لوقوف السيارات الخاصة بهم، أو بُعدها من مكان تقديم الخدمات، أو قفلها بحاجز يمنعهم من استخدامها، مما يؤدي إلى تعطيلهم وتعطل غيرهم، أو وجود عتبات في المداخل تمنع مستخدمي الكراسي المتحركة من الدخول، وعدم وجود ممرات مائلة أو توجد ولكن انحدارها عالياً، أو لا يوجد بها مقابض على الجانبين، أو بها ولكن تالفة، أو ضيق الممرات والأبواب مما يمنع مرور تلك الكراسي على نحو سلس، أو عدم وجود مصاعد للدوار العليا، أو توجد ولكن مساحتها غير كافية لدخول الكراسي المتحركة مثلاً

أو بها خلل يمنعها من العمل، أو عدم توافر دورات المياه المخصصة لاستخدام هذه الفئة، أو توجد ولكنها مقفلة، أو وجود أية عوائق أخرى تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستخدام الأمثل للمرفق أو المجمع، حيث ستتواصل المؤسسة مع الجهات المعنية في المملكة

لإبلاغها بالحالات المرصودة، وستعمل على التعاون معها لإيجاد الحلول المناسبة سواء من خلال تعديل التشريعات الحالية أو اقتراح تشريعات جديدة.

ودعت رئيسة المؤسسة الوطنية المواطنين والمقيمين والجمهور الكريم المشاركة الفاعلة ورصد تلك الحالات وغيرها وتحديد مكانها ووقتها، وإرسالها إلى المؤسسة الوطنية عن طريق برنامج الواتس آب الخاص بالمؤسسة على الرقم 17111666، كما يمكن الإبلاغ عن هذه التجاوزات من خلال الخط الساخن المجاني 80001144، أو البريد الإلكتروني complaint@nihr.org.bh، لغرض تحقيق الدمج الكامل وتهيئة الفرص وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم على قدم المساواة ودونما تمييز، إضافة إلى تعزيز مشاركتهم الفاعلية والحقيقية في المجتمع على نحو يجعلهم قادرين على الإسهام في بنائه والارتقاء به، بما ينسجم والالتزامات الدولية الناشئة عن تصديق مملكة البحرين على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب القانون رقم (22) لسنة 2011، والملاحظات العامة للجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسؤولية عن متابعة تنفيذ الدول للاتفاقية الدولية.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في يوم البحرين الرياضي

أعربت الآنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالأصالة عن نفسها ونيابة عن أعضاء مجلس المفوضين وجميع موظفي الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية عن بالغ شكرها وتقديرها للقيادة الرشيدة لتخصيص يوماً خاصاً لمشاركة الموظفين في الأنشطة الرياضية ضمن احتفالات مملكة البحرين باليوم الرياضي، مؤكدة بأن مثل هذه الفعاليات تكس حرص القيادة الرشيدة على الحفاظ على أهمية ممارسة الرياضة حيث أنها تعتبر حقا أصيلاً من حقوق الإنسان، وتعزز مفهوم الرياضة للجميع وتحقق الوعي بأهمية الرياضة ودورها في حياة الفرد والمجتمع، منوهة إلى ضرورة تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام والتفاهم المتبادل، والمنافسة لأغراض البناء الإيجابي.



جاء ذلك على هامش مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في يوم البحرين الرياضي بمشاركة عدد من أعضاء مجلس المفوضين وموظفي الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية، وذلك دعماً لهذا اليوم الرياضي وتشجيعاً لممارسة الرياضة لتعزيز مفهوم الرياضة للجميع كنشاط حياة في المجتمع، حيث نظمت الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية فعالية رياضية تخللتها مجموعة من الألعاب والأنشطة الرياضية الترفيهية شهدت تفاعل الجميع معها، وأعربوا عن أملهم في تنظيم المزيد من هذه الفعاليات الرياضية والاجتماعية في المستقبل، والتي توازي بين صحة الروح وصحة الجسد.



عقدت لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم تعقد اجتماعها العادي الحادي عشر



المحاضرة التي عقدها رئيسة المؤسسة الوطنية ونائب الرئيس لأعضاء مجلس المفوضين وبعض موظفي الأمانة العامة بالمؤسسة الوطنية الشهر الماضي حول معايير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لزيارة مراكز الإصلاح والتأهيل والحبس الاحتياطي ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وذلك للاستفادة من تلك المعايير والمبادئ أثناء قيام اللجنة بزياراتها القادمة.

واختتمت اللجنة اجتماعها بإقرار خطط للزيارات المقترحة لشهر مارس القادم، وذلك في ضوء قيامها بالمهام المنوطة بها والولاية الممنوحة للمؤسسة الوطنية في إجراء الزيارات المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان فيها.

عقدت لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم اجتماعها العادي الحادي عشر برئاسة الدكتور حميد أحمد حسين وعضوية المحامية دينا عبد الرحمن اللطي، والدكتورة فوزية سعيد الصالح بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، وفي ذات السياق استعرضت اللجنة ملاحظاتها حول الزيارات السابقة التي قامت بها، وعرض ما تم من إجراءات وتعديلات في تلك الأماكن بناء على توصياتها، وشكرت اللجنة الجهات المعنية على سرعة الاستجابة والعمل بالتوصيات المقترحة.

كما أكدت اللجنة بمناقشة على ما تم طرحه في

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها العادي الحادي عشر



وتم خلال الاجتماع مناقشة مسودة المرئيات التي أعدها اللجنة بشأن تقرير وزارة العمل الأمريكية حول عمالة للأطفال في مملكة البحرين، وقررت إجراء مزيد من الدراسة وعرضه على الاجتماع القادم للجنة.

كما اعتمدت اللجنة مقترح الأمانة العامة حول عقد المؤسسة لفعالية الطاولة المستديرة حول واقع وتحديات كبار السن في مملكة البحرين، وذلك خلال الربع الأول من هذا العام، حيث أكدت على أهمية تسليط الضوء على حقوق تلك الفئة كونها من الفئات الأولى بالرعاية.

واختتمت اللجنة أعمالها بمناقشة ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات

عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها العادي الحادي عشر برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيدة وداد رضي الموسوي والدكتور مال الله جعفر الحمادي، بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

حيث استكملت اللجنة مناقشة مقترحاتها وتصوراتها المبدئية حول فعاليات الطاولة المستديرة والتي تعتمده المؤسسة الوطنية عقدها خلال العام الحالي والهادفة إلى حماية حقوق الإنسان، وبالتوافق مع استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021، حيث انتهت إلى اقتراح عقد عدد من فعاليات الطاولة المستديرة والتي ترتبط مواضيعها ارتباطاً وثيقاً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



المؤسسة الوطنية تنظم محاضرة عن حقوق الطفل



نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة توعوية بعنوان "حقوق الطفل" لطالبات المرحلة الابتدائية بمدرسة الصفا الابتدائية للبنات، وذلك بهدف تعزيز ثقافتهم حول حقوق الأطفال التي ذكرت في اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها الصك القانوني الدولي الأول الذي يحدد الحقوق المدنية والسياسية، والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال.

وقدمت كل من الأستاذة مريم سيادي والأستاذة مريم الخاجة من وحدة التدريب والتثقيف بالمؤسسة الوطنية

نبتة عن المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل بشكل مبسط، حيث تم التطرق الى حق الطفل في الحياة والنماء، واحترام رأيه وعدم التمييز ضده، فضلا عن تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى له.

تأتي هذه الفعالية ضمن برنامج المؤسسة الوطنية لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص، والتي من شأنها ان تساهم بشكل كبير في صقل شخصية الطفل.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة بعنوان "لا للتمر الإلكتروني"

ضمن برنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان، والذي تمحور مشروعاتهم الختامي حول التمر الإلكتروني.

ركزت المحاضرة التي أقيمت بمقر المدرسة على توعية الطالبات بمفاهيم التمر الإلكتروني وأنواعه والنصوص

القانونية التي قامت بتجريمه، ومخاطر الجرائم عبر الإنترنت، وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، فضلا عن كيفية الحد من هذا السلوك، مع تعريف الطالبات بالجهات المختصة للإبلاغ عن تلك الجرائم

يأتي تنظيم هذه المحاضرة تفعيلا لدور المؤسسة الوطنية في المشاركة المجتمعية، ولتحقيق أهدافها المعنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وخصوصاً فئة الأطفال.



نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة توعوية بعنوان "لا للتمر الإلكتروني" لطالبات مدرسة الشبيخة حصة للبنات، وذلك بهدف تعزيز ثقافتهم بمخاطر هذا السلوك وطرق الوقاية منه، وقد قدم المحاضرة عدد من الطلبة الجامعيين الذين أنهوا تدريبهم في المؤسسة الوطنية



لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الحادي عشر

والحق في الحرية والأمان الشخصي والحق في السلامة الجسدية والمعنوية والحق في التمتع بمختلف الحقوق والحريات العامة، واتخذت بشأنها الإجراءات المناسبة، كما وتباحثت في سياق متصل حول الإجراءات المتخذة حيال ادعاءات بعضاً من النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو عدم توفير العلاج والرعاية الصحية اللازمة لهم.

كما استعرضت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولا سيما تلك المحالة إلى جهات

برئاسة الآنسة ماري خوري وعضوية السيدة روضة العرادي، عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي الحادي عشر وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة والحالات المرصودة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر فبراير من العام الجاري، والتي تنوعت مضامينها بين الحق في الصحة



فقد أكدت اللجنة على استمرارها في العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتكريسها لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة والعمل على تمتع الجميع بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة دون أي تمييز.

كما وأكدت اللجنة على استمرار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية، وذلك عبر الخط المجاني الساخن (80001144)، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو من خلال تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain).

الاختصاص وذلك من منطلق حرصها على متابعة الشكاوى المحالة لجهات أخرى بشكل فعال، تفعيلا لاختصاص اللجنة الوارد في اللائحة الداخلية في شأن تنظيم وعمل مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

ومن منطلق الاختصاص الرقابي المناط بالمؤسسة الوطنية بشكل عام واللجنة بشكل خاص، والمتعلق بتبصير كل من يلجأ للمؤسسة الوطنية بالإجراءات الواجبة الاتباع في موضوع شكاوهم، وتقديم المساعدات القانونية أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية، فضلا عن رصد أوضاع حقوق الإنسان في مملكة البحرين وإجراء التقصي اللازم حولها ودراستها والبحث فيها وتحديد أفضل السبل للتعامل معها.

